من الحصة التي حددها لها مشروعه . بالاضافة الى هذا ، فان الاعتراض العربي على مشروع التحويل الاسرائيلي الحالي يرجع الى أن هذا المشروع يخرق المبدأ الذي يقضي بأن لا تحول مياه حوض الى حوض اخر الا بموافقة الدول الشركاء في مياه الحوض . وبما أن التفاوض بهدف التوصل الى موافقة من هذا القبيل مستحيل بالنظر لتعقيدات مشكلة فلسطين ، لذا فان مسألة توزيع المياه التي تعتبر جزءا من تلك المشكلة يجب أن تعالج في اطار حل شامل للمشكلة الاساسية .

لقد ساق العرب ، على أي حال ، حجة اساسية أخرى مؤداها ان قيام اسرائيل بتحويل مياه الاردن سوف يلحق ضررا فادحا بالمصالح الاقتصادية الاردنية والسورية ، ولهذا الضرر وجهان ، اولهما : ان كمية المياه المتوفرة للدول النهرية الاخرى ستنخفض انخفاضا كبيرا ، وثانيهما : ان المياه المتبقية ستكون مالحة جدا وبالتالي غير صالحة لري الاراضي الواقعة في وادي الاردن السفلي . اضف الى ذلك بان انخفاض منسوب المياه في النهر قد يلحق بالصناعات القائمة على شواطئه خسائر فادحة لا يمكن تعويضها(٥٦) .

ان العرب لم ينكروا حق اسرائيل في الحصول على كمية من المياه سوف تحرمهم من الحصة التي يستحقونها وحسب ، بل انهم يرفضون ، في الاساس ، الاعتراف باسرائيل ككيان شرعي استنادا لمبادىء القانون الدولي . ذلك أن : « سند اسرائيل في ملكية اراضيها يقوم على نظرية حق المنتصر التي أصبحت زائلة ويستمد من الصلاحية والاهلية القابلتين للجدل التي أعلنت بموجبهما الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة تقسيم بلد ضد ارادة شعبه»(٥٧) .

تمسك العرب بهذا الموقف بسبب رفض اسرائيل تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة القاضي بتخيير الفلسطينيين بين العودة الى بلادهم او التعويض عليهم . لقد اكدت آخر المقترحات التي تقدمت بها لجنة التوفيق لفلسطين ضرورة اعطاء اللاجئين الفرصة للتعبير عن تفضيلهم الحقيقي بين العودة الى اسرائيل او التعويض والاستيطان في أي مكان اخر . غير أن مقترحات هذه اللجنة قضت ، في نفس الوقت ، بأن يكون لاسرائيل القول الفصل بالنسبة لقبول اللاجئين الذين يختارون العودة الى ديارهم ، وذلك ضمانا « لحق اسرائيل في رفض اعادة المخاطر الامنية الى اراضيها » .

ان هذه العروض التي تقدم بها في عام ١٩٦٢ ممثل خاص للجنة التوفيق ، هو السيد جوزيف جونسون ، رئيس مؤسسة كارنيجي الخيرية من أجل السلام العالمي ، لاقت الرفض الكامل من جانب الحكومة الاسرائيلية(٥٨) .

خاتمة

على الرغم من اعلان كل من اسرائيل والدول العربية بان تحويل المياه من جانب الطرف الاخر يعتبر عملا عدوانيا وانه سيقمع بالقوة اذا اقتضى الامر ، فان كلا الجانبين باشرا بتنفيذ مشاريعهما في جو سياسي خيمت عليه اخيرا الحرب العربية الاسرائيلية لعام ١٩٦٧ . وبالفعل فان توقعات جونستون في عام ١٩٥٤ تحققت بأكثر من حذافيرها في عام ١٩٦٧ : « ان المحاولات الرامية الى التحكم بمجرى النهر من طرف واحد يمكنها فقط ان تخلق توترا في المستقبل وقد تؤدي بسهولة الى اصطدام مكشوف . وما لم يوضع مشروع ما للتنمية يحقق مصلحة الطرفين ، فان الوضع سيتطور حالا الى درجة ان من يملك قدرة السيطرة على المياه يستطيع الحصول عليها . ولست بحاجة ان افصل النتائج التي قد تنجم بسبب ذلك »(٩٥) .